

اتحاد الشغل ينأى بنفسه عن مأزق حكومة الجملي

تونس - نفي اتحاد الشغل في تونس (أكبر منظمة نقابية في تونس) التوسط لرئيس الحكومة المكلف الجديد الجملي مع الأحزاب المنسحبة من مفاوضات تشكيل الحكومة لإقناعها بالعودة عن قرارها، في خطوة تكشف نأي الاتحاد بنفسه عن مأزق حكومة الجملي، أمام عزز رئيس الحكومة المكلف عن ضمان أغلبية مريحة تتيح له تشكيل حكومته في الأجل الدستورية.

ونفى اتحاد الشغل عبر صفحته الرسمية على فيسبوك، الأربعاء، ما راج حول طلب رئيس الحكومة المكلف من أمين عام المنظمة الشغلية نور الدين الطويبي الوساطة لإعادة الأحزاب المنسحبة إلى مفاوضات تشكيل الحكومة.

وجاء في نفي الإتحاد "رؤج البعض خبرا مفاده أن رئيس الحكومة المكلف قد طلب من الأمين العام للاتحاد، الوساطة مع كل من حركة الشعب والتيار الديمقراطي لإقناعهما بالعودة إلى الحوار... وإن المعتب التنفيذي للاتحاد العام للشغل ينفي هذا الخبر نفا مطلقا."

وكان حزبا التيار الديمقراطي وحركة الشعب وهما حزبان رئيسيان في تونس، قد أعلنوا في وقت سابق أنها لن يشاركا في حكومة الجملي، في خطوة قد تقود إلى ائتلاف حكومي هش و أمام هذا الوضع الصعب الذي يشهده مسار تشكيل الحكومة، يشير مراقبون إلى مساعي الجملي لتخفيف حدة الخلافات، عبر الإلتجاء لوساطة اتحاد الشغل بغاية إقناع الأحزاب بالدخول في ائتلاف حكومي تقوده حركة النهضة.

ويستبعد مراقبون موافقة الاتحاد بدعم حكومة الجملي عبر حشد التأييد الحزبي لها، انطلاقا من تجربة مشاركته في الحكومة السابقة التي اتسمت بالفشل.

ولا يريد الإتحاد تكرار دعمه لحكومة ترأسها حركة النهضة في ظل انتقادات شعبية لسياساتها السابقة، كما يرفض الإتحاد الانخراط في مفاوضات مع أحزاب صاعدة شككت في مصداقيته ونقله بالبال.

وتسود حالة من التوتر بين النقابة الأكبر في تونس، ويضع القوى السياسية وفي مقدمتها "ائتلاف الكرامة" المحافظ الذي كان وجه اتهامات بالفساد المالي إلى المنظمة النقابية.

الرفض الواسع للانتخابات يضع الرئيس الجديد أمام أزمة شرعية مبكرة

نشطاء الحراك يحشدون لتنظيم احتجاجات تزامنا مع الانتخابات في الجزائر



انتخابات في ظروف استثنائية

التي يتوق لها الشعب، فإن استحقاق الخميس، سيكون بداية مرحلة جديدة من صراع بين شارع منتفض، وبين سلطة ارتدت ثوبا مدنيا، بعدما استنفذت قيادة المؤسسة العسكرية قدرتها التاريخية والشعبية في السجال المفتوح منذ أشهر، وتريد العودة إلى مواقعها الطبيعية وممارسة الحكم من وراء الستار.

ورغم عدم وجود نص تشريعي يضع سقفًا معينًا لنسبة المشاركة في أي استحقاق لتغييره، وتكتفي البلاد بما يسجل في يومه مهما كانت النسبة، فإن المقاطعة الكبيرة المنتظرة، وحتى عدم إجراء الانتخابات برمتها في بعض المناطق، خاصة في منطقة القبائل وضواحيها، سيكون أول تحدٍ للرئيس القادم للجزائريين.

الناخب الجزائري مخير بين خمسة توائم... فمن يختار؟

وسيكون الحراك الشعبي، المستفيد الأول من الأغلبية المذكورة لتأكيد رفض الجزائريين لانتخابات فرضتها السلطة قسرا على الشعب، ولمساعها لتجديد النظام بوجوده جديدة، ولذلك لا يستبعد أن تلجأ إلى الأساليب المعتادة في تضخيم المشاركة وترتيب النتائج، رغم التعهدات التي أطلقتها السلطة المستقلة، والرجل القوي في السلطة والمؤسسة العسكرية الجنرال أحمد قايد صالح.

ويرى متابعون للشأن الجزائري، أن الرئيس القادم سيكون أضعف رئيس في تاريخ البلاد، قياسا بالشرعية المهترئة وبالتركة التي يرثها من عشرة أشهر من الاحتجاجات الشعبية على النظام السياسي القائم، فضلا عن عدم قدرته على التحرك خارج الخطوط التي رسمتها السلطة الحالية، ورهن البلاد بتعاقدات واتفاقيات مثيرة مع الشركاء الأجانب، وعلى غير عادة الاستحقاقات الكبرى التي كانت محل ترقب لتحقيق الانتقارات

للمشاركة القوية في الاقتراع، من خلال البيان الصادر عنه الثلاثاء، والذي دعا فيه أنصاره واتباعه إلى "المشاركة في الانتخابات وإلى الحفاظ على أمن واستقرار البلاد".

وبذلك يكون التيار الإسلامي، المعروف بولائه للسلطة، وتحريمه للممارسة الحزبية والانتخابات، قد انضم إلى دعوة مماثلة صدرت قبله، من قائد ما كان يعرف بـ "الجيش الإسلامي للإنقاذ" المنحل مدني مزراق، الذي دافع بدوره عن خيار الانتخابات بقوة.

ومع ذلك تذهب التوقعات إلى تسجيل مقاطعة كبيرة للانتخابات الرئاسية، فعلاوة على ما يعرف بـ "الأغلبية الصامتة" التي تعودت على تجاهل الاستحقاقات الانتخابية، فإن الحراك الشعبي أفرز قوى معارضة لتوجهات السلطة، منذ الانتفاضة في شهر فبراير الماضي على نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

تحبس الجزائر أنفاسها قبيل ساعات من اقتراع الرئاسة المقرر، الخميس، لاختيار خليفة للرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، وسط رفض شعبي واسع للانتخابات، ما يبنى بأزمة شرعية مبكرة في انتظار الرئيس الجديد.

صابر بليدي

الانتخابات، فإن اللافت خلال اليومين الأخيرين الحضور الأمني الكثيف في المدن والمحافظات الكبرى، بدعوى تأمين عملية الاقتراع.

واستعانت السلطة بوحدة للجيش لتوظيفها في العملية المذكورة، في حين تحدثت بعض المصادر عن إدراجها في خانة القوات الأمنية، مما أفضى إلى إشاعة أجواء مشحونة في الشارع الجزائري، خاصة في العاصمة والمدن الكبرى، حيث بدأ المشهد وكان البلاد تعيش وضعا أمنيا استثنائيا.

وكان المرشحون الخمسة المتنافسون على كرسي الرئاسة، قد دخلوا مهلة الصمت الانتخابي منذ الثلاثاء، بعد ثلاثة أسابيع من حملة دعائية تركزت على إقناع الجزائريين بالمشاركة في الانتخابات، أكثر مما اهتمت بشرح برامجهم السياسية، خاصة وأن المحتجين عملوا منذ انطلاق الحملة على محاصرة وإفشال التجمعات الشعبية لهؤلاء.

ورغم دخول المتنافسين مرحلة الصمت الانتخابي، فإن الضخيب والضحيج استمر في الشارع إلى غاية الأربعاء، حيث صعد الرفض للاستحقاق الرئاسي من وتيرة الاحتجاج على السلطة، بالمظاهرات والاحتجاجات وحتى الإضراب.

ودعا ناشطون على شبكات التواصل الاجتماعي، إلى تقديم احتجاجات الجمعة إلى الخميس، لتكون بالموازاة مع عملية الاقتراع، وهو ما يرشح البلاد إلى وضع غير مسبوق، وإلى أجواء متوترة تبعث على مخاوف انقسامات عريضة في الشارع، رغم دعوات التهدئة التي أطلقتها عدة جهات من أجل تفويت الفرصة على مساعي جر الجزائريين إلى الفوضى.

وعرفت الحملة الدعائية للخيار الانتخابي، انضمام زعيم التيار السلفي محمد علي فركوس، إلى خندق الداعين

الجزائر - يتوجه الجزائريون إلى

انتخاب رئيس جديد للبلاد، في أجواء مثيرة للجدل بسبب الرفض الشعبي المتفاجم خلال الأسابيع الأخيرة، ورغم حملة الدعاية التي شنّها الموالون للخيار الانتخابي كمنخرج حتمي للأزمة السياسية، إلا أن التوقعات تذهب لمقاطعة كبيرة ستضع الرئيس القادم في أتون أزمة شرعية مبكرة.

وتجري في الجزائر، الخميس، عملية الاقتراع لانتخاب رئيس جديد للبلاد، بعد أشهر من الشد والجذب بين المؤيدين للخيار الانتخابي وبين الراضين له، لتكون بذلك أكثر الاستحقاقات الانتخابية إشارة للجدل في تاريخ البلاد، في ظل الشكوك المترامية حول قدرة السلطة على تنظيمها، بسبب المقاطعة الكبيرة والاحتجاجات الشعبية المستمرة.

الرئيس القادم سيكون أضعف رئيس في تاريخ البلاد، لعدم قدرته على التحرك خارج الخطوط التي رسمتها السلطة

وتحصى الجزائر أكثر من 24 مليون مسجّل في اللوائح الانتخابية، يتوزعون في الغالب على ربوع البلاد، بينما تسجل الأقلية في المهجر والمناطق النائية بالصحراء، ولذلك دامت جهات المنظمة على تنظيمها أيما قبل موعد الاقتراع العام، بغية السماح للمهاجرين ولغة البدو الرحل بممارسة حقهم الانتخابي. وفيما سخرت الحكومة كل الإمكانيات المادية والبشرية واللوجستية، ووضعتها تحت تصرف السلطة المستقلة

مساع لحمل البرلمان المغربي على إسقاط تجريم الحريات الفردية

المغرب يدعم الجهود الدولية لمناهضة التعذيب

من جهتها أعلنت النيابة في المغرب، الثلاثاء، إصدارها لبيان إرشادي حول "مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة"، وهو موجه للقضاة وللمختلف الفاعلين في مجال العدالة، بهدف توفير المعلومات الحقوقية والقانونية المتعلقة بمكافحة التعذيب، وتوضيح الإجراءات التي يتم اتباعها للبحث في ادعاءات التعذيب.

وأوضح وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان، مصطفى الرميد، في كلمة له بمناسبة إصدار هذا الدليل، أن "كل من يدعي وجود التعذيب لا يمكن لنا إلا أن نقول له إن القضاء وحده هو المخول للبحث في مدى صحة هذه المزاعم التي يمكن أن تكون صحيحة أو مغلوطة،

بدوره نوه عزيز أدميين، الخبير الحقوقي، بمجهود النيابة العامة في إصدار "دليل إرشادي لقضاة النيابة العامة في مجال مكافحة التعذيب" واعتبره "خطوة إيجابية يجب تنزيلها على أرض الواقع".

ويذكر أن المغرب صادق على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب في يناير 2012 وأودع وثائق التصديق بتاريخ 24 نوفمبر 2014، ليصبح المغرب الدولة السادسة والسبعين المصادقة على هذا البروتوكول.

وتفعيلا للالتزامات التي يفرضها البروتوكول، استقبل المسؤولون المغربي اللجنة الفرعية لمناهضة التعذيب، كما وقع إنشاء الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

محمد ماموني العلوي

الرباط - جدد رئيس الحكومة المغربية سعد الدين العثماني تشبث المملكة بالمعايير الدولية لمناهضة التعذيب، منوها بخطواتها المتقدمة في مجال حقوق الإنسان.

وأكد العثماني على تعزيز الجهود في مجال مناهضة التعذيب، من خلال تحريك متابعات قضائية في حق منفذي القانون المتهمين بارتكاب أعمال عنف وتعذيب وسوء معاملة تجاه السجناء.

جاء ذلك في جلسة المساعلة الشهرية لرئيس الحكومة في مجلس المستشارين (الغرفة الثانية في البرلمان)، التي خصصت لموضوع "السياسة العامة للحكومة في مجال حقوق الإنسان، التحديات والآفاق".

10 ديسمبر من كل سنة. ونظرا لارتباط مناهضة التعذيب بتطبيق المعايير الدولية لاحترام حقوق الإنسان، فقد أشار رئيس الحكومة إلى أن مجال حقوق الإنسان يعرف بين الفينة والأخرى بعض المشاكل والتحديات، مشددا على أن الوضع بعيد كل البعد عن كونه تراجعا، وذلك لمتانة المنظومة القانونية والتنظيمية المغربية والتي لا تسمح بتسجيل تراجمات.

وتأتي تصريحات العثماني ردا على الانتقادات التي طالت الحكومة بخصوص تعاملها مع معتقلي حراك الريف، لينفيها ويؤكد التزام المملكة بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وبينما لم تعلن باقي أحزاب الموالاة والمعارضة عمّا إذا كانت ستقدم مقترحات لتغيير القوانين الجزئية للحريات الفردية، أكد نائب واحد حتى الآن هو عمر بلالفرح عن فدالية اليسار الديمقراطي (معارضة) أنه قدم تعديلات في هذا الصدد، داعيا إلى ضرورة مناقشتها.

وأضاف بلالفرح "دورنا هو إيجاد حلول، نعلم أن معدل سن الزواج بالمغرب هو 28 سنة ولدينا ملايين من الشباب غير متزوجين فهل نسجنهم؟ السجن ليس حلا". ونبه إلى أن "الفئات الفقيرة هي الأكثر عرضة للتقييد، حيث يتعذر عليها الحصول على سكن أو السفر إلى الخارج من أجل الإيجاز".

وتفيد تقديرات لجمعيات أن ما بين 600 و800 عملية إجهاض سرية يتم إجراؤها كل يوم في المغرب.

وبينما حذرت منظمات حقوقية مغربية ودولية من استعمال تلك القوانين "لاستهداف" الأصوات المنتقدة، تعارض الأوساط المحافظة تغييرها بدعوى أنها تتوافق مع "المرجعية الإسلامية" للدولة و"هوية المجتمع" الدينية، على الرغم من كونها قوانين وضعية غير مستمدة من أية نصوص دينية.

وعدا إعلان المجلس الوطني لحقوق الإنسان مذكرته المدافعة عن إلغاء التجريم، نبه رئيس الحكومة سعد الدين العثماني إلى "أننا نتبثت على كل ما يهم المرجعية الإسلامية".

وفي المقابل، يشدد الحقوقيون على أولوية تلاؤم القانون مع تطورات المجتمع. وتاجل موعد تقديم تعديلات البرلمانين على مشروع القانون، للمرة الثانية، إلى 13 ديسمبر الجاري.

سجوننا غير مكتظة كفاية، وكان البلاد لا تعج بقضايا أكثر أولوية كالعنف الجنسي والنساء ضحايا القتل والإختلاسات المالية والفساد والإرهاب وغيرها، مذكرا بأن "الحب ليس جريمة". لكن اللجنة البرلمانية التي تدرس مشروع تعديل القانون الجنائي تستبعد تغيير الفصول المجزئة للحريات الفردية حاليا "إن الحكومة لم تقترح ذلك في النص الذي قدمته إلينا"، كما أوضح رئيسها توفيق ميموني.

كما أن حزب العدالة والتنمية (إسلامي معتدل) الذي يسيطر على أغلبية البرلمان لا ينوي إلغاء تلك القوانين، بحسب البرلمانية بثينة قروري.

وأوضحت قروري "لدينا نقاش داخل الحزب يتجه نحو التمييز بين المجال العام والمجال الخاص، لا بد من حماية الحياة الخاصة للأفراد، لكننا لن نقترح إلغاء تلك القوانين".



المغرب يعمل على تطوير ترسانته الحقوقية

الرباط - يسعى نشطاء حقوقيون إلى إقناع البرلمان بإلغاء القوانين المجزئة للحريات الفردية، تزامنا مع مناقشته مشروعا لتعديل القانون الجنائي، بيد أن استجابة البرلمانيين لهذه المطالب تبدو مستبعدة حاليا.

ولا يتضمن المشروع المعروض على البرلمان إلغاء أي من الفصول المجزئة للعلاقات الرضائية والمثلية الجنسية والإفطار العلني في رمضان وتغيير الدين، مع استثناء وحيد يتعلق بإباحة الإيقاف الطوعي للحمل إذا شكّل خطرا على حياة الأم.

وتطالب المنظمات الحقوقية بإباحة الإيقاف الطوعي للحمل ضمنا لحق المرأة في التصرف في جسدها، وضمان كافة الحريات الفردية. وهي المطالب التي تجددت على خلفية قضية الصحافية هاجر الريسوني، التي أدينت في سبتمبر بالسجن لعام واحد بتهمته إقامة "علاقة جنسية خارج الزواج" و"الإجهاض"، قبل أن تستفيد من عفو ملكي.

ووجه نشطاء ائتلاف "خارجة على القانون" الذي تأسس غداة القضية التي أثارت جدلا واسعا، عريضة إلى البرلمان المغربي "لإلغاء تجريم كل الأفعال التي تندرج في إطار الحريات الفردية".

وأطلق الائتلاف مؤخرا حملة على مواقع التواصل الاجتماعي لتعبئة المواطنين قصد تبني العريضة، حيث يلزم حصولها على توقيع ما لا يقل عن 5 آلاف مغربي مسجلين في اللوائح الانتخابية كي يقبل البرلمان مناقشتها. وتتسجم هذه المطالب مع مذكرة وجهها المجلس الوطني لحقوق الإنسان (رسمي) توصي برفع التجريم عن الحريات الفردية.